Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 9, Issue 2 (2025) • P: 49 - 39
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

Challenges of financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia - Taibah University is a model

Ms. Enas Moedh Almukhlafi Alharbi
Ministry of Education | KSA

Received: 03/08/2024
Revised: 17/08/2024
Accepted: 13/10/2024
Published: 28/02/2025

* Corresponding author: mlfet@hotmail.com

Citation: Alharbi, E. M. (2025). Challenges of financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia - Taibah University as a model. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 9*(2), 39 – 49. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E050824

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The objective of this research was to identify the challenges facing higher education funding in the Kingdom of Saudi Arabia and propose potential funding solutions, accomplished by reviewing the most significant global experiences along with the experiences of Saudi universities. The researcher employed a descriptive survey methodology, combining documentary and field studies, utilizing a questionnaire distributed to a random sample of 147 faculty members from the College of Education at Taibah University. The findings of the research revealed that the lack of accounting systems, which reduces transparency, ranked as one of the most significant challenges to higher education funding, with a high response rate, while the increasing demand for education was identified as a major challenge. Conversely, the scarcity of university research and studies on spending efficiency and university funding was ranked as the least significant challenge. Regarding the possible alternatives for funding higher education in Saudi Arabia, responses were rated as high, with averages ranging between 3.54 and 4.06 out of 5, indicating a high level of agreement. The most prominent suggestion was the investment in higher education institutions' facilities to generate appropriate financial returns and transforming these institutions into productive universities. Meanwhile, the proposal of commercially marketing the products of higher education institutions received the lowest response, yet the level of agreement was still high, with a percentage of 63%. Based on the results, the study recommended the establishment of business and research incubators on a paid basis, drawing inspiration from leading global experiences in higher education funding and supporting more scientific research and studies that focus on rationalizing expenditures in higher education institutions.

Keywords: financing, financing higher education, higher education.

تحديات تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جامعة طيبة أنموذجاً

أ. إيناس معيض المخلفي الحربي
وزارة التعليم | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومقترحات تمويله؛ من خلال استعراض أهم التجارب العالمية، وتجارب الجامعات السعودية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الوثائقي والميداني باستخدام استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية بلغت (147) من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة، وبينت نتائج البحث: أن عدم وجود نظم محاسبية مما يقلل الشفافية، يعتبر من أعلى التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي بدرجة استجابة مرتفعة، كذلك الطلب المتزايد على التعليم، فيما تعتبر ندرة البحوث والدراسات الجامعية المتعلقة بكفاءة الإنفاق والتمويل الجامعي، أقل تلك التحديات، كما أن البدائل الممكنة لتمويل التعليم العالي في المملكة جاء بدرجة استجابة (مرتفعة) وتراوحت المتوسطات ما بين (3.54 إلى 4.06 من 5) وتشير إلى درجة استجابة (مرتفعة). كان أعلاها ضرورة استثمار مرافق مؤسسات التعليم العالي بما يعود عليها بالمردود المالي المناسب، وتحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مراكز إنتاج (الجامعة المنتجة)، فيما كان مقترح التسويق التجاري لمنتجات مؤسسات التعليم العالي، الأقل استجابة إلا أن درجة الاستجابة كانت مرتفعة بنسبة مئوية بلغت (63%). بناءً على النتائج تم التوصية بإنشاء حاضنات للأعمال والدراسات، تكون مدفوعة، والاطلاع على التجارب العالمية الرائدة في تمويل التعليم العالي، مع دعم المزيد من البحوث والدراسات العلمية التي تتناول ترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التمويل، تمويل التعليم العالي، التعليم العالي.

1- المقدمة.

يعد التعليم بمثابة حجر الأساس في نمو وتقدم ونهضة الدول، وسبب مهم في التخلص من الفقر والجهل وانتشار الجريمة، وبانتشار التعليم وازدهاره يستقر الأمن و يتحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وهذه الأهمية؛ تسعى دول العالم إلى تجويد وتحسين المخرجات التعليمية التي يبنى عليها أسس التنمية ومقوماتها، فالتعليم الجيد يحتاج لتمويل جيد ومستدام، فقد حرصت الحكومات على الاهتمام بتمويل التعليم العالي في بلادها، ومع تزايد الطلب عليه وارتفاع تكلفته، بدأت الدول في البحث عن مصادر تمويل جيد وثابت ودائم، حتى لا يكون الاعتماد على الدعم الحكومي كمصدر واحد لتمويل التعليم العالي، مما يرهق ميزانيات الدول ويكلفها.

وبما أن الجامعات تمثل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فهي من أهم المؤشرات التي تقيس مدى تطور الدول وتقدمها ونموها، كما أكدت بعض الدراسات أن الجامعات تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع، وذلك بما تملكه من إمكانيات بشرية وكفاءات علمية قادرة على تحقيق التقدم والرفاهية ومواجهة المشكلات والتحديات المحلية والعالمية" (الماجد، 2018، ص31).

وهذا مؤشر إلى ارتباط مخرجات التعليم العالي بتوفير احتياجات سوق العمل، وتنمية المجتمعات والنهوض بها، لذا كان لابد من العناية بتجويد وتحسين تلك المخرجات من خلال توفير خدمات تعليمية ذات جودة وكفاءة عالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير تمويل جيد ومستدام، يساهم بالنهوض بالعملية التعليمية وبالتالي النهوض بالمجتمع وتنميته وتحقيق أهداف الدول وتنفيذ خططها الاستراتيجية والشاملة كما هو متوقع، والاهتمام والعناية بالجامعات وتمويلها بما يكفي لتقدم خدماتها التعليمية بكفاءة وفاعلية، لا يحققه الاعتماد على التمويل الحكومي فقط، وإنما يتطلب بإيجاد مصادر تمويلية جيدة ومستدامة، تكفل جودة وكفاءة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.

ويعد نقص تمويل التعليم العالي عقبة تحول دون التوسع في التعليم العالي وتحقيق الآمال والطموحات، وكذلك الأهداف المنشودة والمتوقعة من التعليم العالي، وقد يؤدي نقصه إلى تخلى بعض الدول عن مشروعاتها التربوية نظرًا لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني عن تغطيتها، وتلك المشكلة ليس من السهل حلها في المستقبل القريب وذلك نتيجة للعلاقة الطردية بين الإصلاح التربوي وتحسين المخرجات التعليمية وبين التمويل، حيث يتطلب أي جهد إصلاحي في التعليم العالي زيادة التمويل المالي اللازم للتنفيذ وهذا يجعل من مشكلة تمويل التعليم مشكلة دائمة (الحربي، 2017).

1-2-مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة تتحمل حكومة خادم الحرمين الشريفين عبء تمويل التعليم بجميع مراحله ومستوياته، وفي الميزانية العامة للدولة 2020 كانت مخصص الإنفاق الحكومي على التعليم هو الأعلى من بين جميع القطاعات والذي قدر بنسبة 18.92% من حجم الإنفاق الحكومي على القطاعات تلاه القطاع العسكري، وبلغ حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في ميزانية 2020 مبلغ 193 مليار ريال (بيانات ميزانية الدولة، 2020)، والتي تعد نسبة مرتفعة جدًا إذا ما تم مقارنتها بما تنفقه الدول الأخرى على التعليم.

وحيث إن تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعتمد فقط على تمويل الحكومة كمصدر تمويل وحيد للتعليم العالي، ولأنه لا توجد دولة في العالم تستطيع تحمل نفقات تمويل التعليم العالي وحدها، فقد تبين أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي وحده، والذي دعت له رؤية المملكة 2030، فقد كان من ضمن أهدافها للتعليم العالي "تحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم وتنويع مصادر دخله وتطويرها"(رؤية المملكة 2030، 2016).

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تتمثل في التعرف على تحديات تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة.

1-3-أسئلة الدراسة:

أتى هذا البحث والتي كانت الحاجة ماسة إليه، للتعرف على مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي إضافة إلى التمويل الحكومي، ومن هنا جاءت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما الصعوبات والتحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق من السؤال الرئيس لمشكلة البحث التساؤلات التالية:

1- ما التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة؟

2- ما البدائل الممكنة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة؟

1-4-أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

1- التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

2- تقديم المقترحات المناسبة والحلول المكنة لمواجهة تلك التحديات، والتي يؤمل عليها الارتقاء بالنظام التعليمي وتطويره بما يساهم في تنمية قدرات الطلاب وتحسين مستوياتهم، بما يحقق تقدم المملكة وتطورها وازدهارها.

1-5-أهمية الدراسة:

تبدو أهمية هذه الدراسة من خلال الجانب التطبيقي العملي والجانب النظري العلمي على النحو التالي:

- **الأهمية النظرية:**

تتضح أهمية البحث النظرية من خلال مجموعة الاضافات المتوقعة التي يمكن أن يقدمها البحث لكل الباحثين في هذا المجال؛ وذلك من خلال توافر بيانات موثقه عن ابرز الصعوبات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتي تؤثر في المنظومة التعليمية ومخرجاتها وتعكس بناء المجتمع وتقدمه، كذلك تتضح أهميته من خلال ما يقدمه من توصيات علمية، والتي من الممكن أن يستفيد منها الباحثين في البحث عن معوقات وتحديات أخرى تواجه تمويل التعليم العالي، وتطبيقها على جامعة طيبة أو الجامعات الأخرى، كما يكتسب هذا البحث أهمية اضافيه أخرى من خلال تطبيقه على أعضاء هيئة التدريس لكلية التربية وما يحتلونه من أهمية تربوية موجهه للمجتمع، وتكمن اهميته كذلك من خلال ما سوف يتم التوصل اليه من نتائج تساعد اصحاب القرار في معرفة الحلول المناسبة والمقترحة في التوصيات لتلك الصعوبات. وتزدار أهمية موضوع الدراسة بالنسبة للمملكة العربية السعودية خصوصا وذلك بالنظر إلى امرين: اولها ان المملكة تأتي في مقدمة دول العالم في الاقتصاد وثانيا: إن المملكة تعد واحدة من دول العالم التي تعمل وتحفز على تطور منهجية التعلم وتمويله.

- **الأهمية التطبيقية:**

تأتي أهمية البحث التطبيقية، من خلال توصياته العملية، التي من المأمول ان تساهم في حال تطبيقها على الواقع، بحل مشكلة التحديات المالية ومعوقات تمويل التعليم العالي، ابتداءً من جامعة طيبة كأنموذج، وانتهاءً بكل الجامعات التي يمكن أن تستفيد منها.

1-6-حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي والبدائل المقترحة لتمويله، مع استعراض التجارب العالمية وتجارب الجامعات السعودية.
- **الحدود البشرية**: عينة عشوائية مكونة من 147 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس.
- **الحدود المكانية**: جامعة طيبة، بالمملكة العربية السعودية، مع التركيز على كلية التربية كبيئة بحثية.
- **الحدود الزمانية**: تم تنفيذ الدراسة الميدانية الاستبانة خلال العام الجامعي 1446 الموافق 2024.

2-منهجية الدراسة وخطتها.

2-1-منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبراً كيفياً أو تعبيراً كمياً" (عبيدات وآخرون ,2000، ص219)، ويعني المنهج الوصفي المسحي في مجمله تجميع البيانات حول ظاهرة معينة وتحليل تلك البيانات للوصول إلى النتيجة النهائية للبحث، وهذا المنهج شأنه شأن بقية الدراسات الوصفية التي لا تتحكم في طبيعة المعالجة ويدرس المنهج المسحي المتغيرات كما وجدت في الطبيعة كما هو موجود أصلاً , ولذلك فإن المنهج المسحي يجمع معلومات عن الظاهرة ليصفها كماً وكيفاً " (النهاري والسريحي، 2002، ص 218).

وقد اختارت الباحثة هذا المنهج (المنهج الوصفي) لكونه ملائماً لطبيعة البحث ويحقق أهدافه، وحتى يمكن الوصول إلى إجابات تسهم في وصف وتحليل نتائج استجابات افراد العينة بهدف التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتقديم المقترحات المناسبة والحلول المكنة لمواجهة تلك التحديات.

2-2-هيكلة الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة وبناءا على المنهج العلمي الذي حددناه سابقا، ولضمان سلامة العرض والانتقال من الاعم إلى الاخص فقد تم تقسيم هذه الرسالة إلى مباحث وذلك على النحو التالي:

- المقدمة: وتضمنت الإشكالية والاسئلة والأهداف والأهمية
- المبحث الأول: المعوقات المالية لتمويل التعليم العالي:
- المبحث الثاني: المعوقات المالية لتمويل التعليم العالي:
- المبحث الثالث: المعوقات المالية لتمويل التعليم العالي:
- الخاتمة: أبرز النتائج، التوصيات والمقترحات

المبحث الأول: المعوقات المالية لتمويل التعليم العالي.

المطلب الأول: المفاهيم والمصطلحات.

1- مفهوم التعليم العالي:

يحتل التعليم العالي الدور الرئيسي والأبرز في عملية التنمية بكافة جوانبها، فهو الذي يساهم في تغير الأيدلوجية المجتمعية والدرجة الاقتصادية من خلال دعمه لخطط التنموية برأس المال البشري من مخرجاته التعليمية.

ويعد التعليم العالي بكافة مؤسساته، التي تأتي في نهاية المنظومة التعليمية بعد مراحل التعليم العام (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، المصدر الأساسي لتزويد سوق العمل بالخريجين المؤهلين علمياً ومهنياً بالمهارات والمعارف المتخصصة، ومن خلاله يتعرف المتعلمون على تخصصات تناسب ميولهم وتتوافق مع متطلبات سوق العمل، كما يستطيعون اكتساب معارف تصقل مهاراتهم الحالية وتنمي لديهم شغف الاستزادة من التعليم، وتذكر نمور(2012) أن التعليم العالي يمد سوق الشغل برأس المال البشري المكون تكويناً عالياً والمتخصص في مختلف الميادين والمؤهل والقادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية والذي يحقق النمو الاقتصادي المرجو.

وتعرف نمور (2015) التعليم العالي بأنه "التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.

ويعرف اليونسكو (1998) التعليم العالي بأنه "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة" (نمور، 2015، ص49).

وتُعرف الباحثة أن التعليم العالي هو كل تعليم يأتي بعد المرحلة الثانوية، ويكتسب من خلاله الدارس تأهيلاً علمياً ومهنياً، لمدة لا تقل عن سنة.

ويمكن اعتبار أن الطلاب والكوادر البشرية والموارد المالية المرصودة من أجل تسهيل مهام وإجراءات تنفيذ أهداف المؤسسة التعليمية، هي مدخلات التعليم العالي، في حين تعتبر النتائج النهائية لعملية التعليم العالي والمتمثلة في الخريجين، هي مخرجات التعليم العالي.

وحددت نمور (2015) المخرجات بأنها النتائج النهائية التي أجريت على المدخلات، وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية. (نمور، 2015، ص 50).

مفهوم اقتصاديات التعليم:

مع اهتمام الدول في بدايات القرن الماضي بإعداد رأس المال البشري واعتبار أنه الاستثمار الأمثل الذي من خلاله يكون النمو الاقتصادي والفكري والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي، واعتماد الدول على التعليم العالي في إعداده وتزويده بالمعارف والمهارات في مختلف المجالات والتخصصات، والتي لا تكون إلا من خلال دعمه بالموارد المالية المعينة على تنفيذ خطط التعليم العالي وتحقيق الأهداف، فقد ظهر علم اقتصاديات التعليم الذي يُعنى بدراسة الموارد المالية وكيفية ادارتها وتوزيعها بالشكل الأمثل الذي يعين على تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط حالياً، والاستفادة منها مستقبلاً.

وتشير عمري (2020) إلى اعتبار اقتصاديات التعليم من العلوم المؤثرة في الفكرين الاقتصادي والتربوي، حيث أنه العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد التعليمية المتاحة مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً، في مختلف أنواع التدريب وتزويد الطاقات البشرية بالمعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال مدة زمنية محددة، بما يتيح الاستفادة منها حالياً ومستقبلاً. (عمري، 2020، ص385)

2- مفهوم التمويل المالي:

إن مفهوم التمويل ذو دلالات واسعة ومتعددة، تنصب في مجملها في الإعطاء على اختلاف نوع ذلك العطاء، سواءً كان إعطاء المال، أو الموارد المادية، كالعقارات والسلع، أو تقديم الخدمات، وهو يشير إلى عقد اتفاق بين الطرفين، المُمَوِل والمُمَوَل، وقد يتطلب هذا الاتفاق وجود منفعة وعائد للمُمَوِل من المُمَوَل بعد مدة زمنية محددة بينهم، جراء استفادته من ذلك التمويل، وقد لا يتطلب وجود تلك المنفعة والعائد، فقد تكون هبة أو تبرع أو هدية لا يرجى استعادتها أو كسب الفائدة منها بعد دفعها للمُمَوَل، وإنما كانت من باب التعاون وتقديم العون والمساهمة في تحقيق الأهداف المخطط لها.

وقد اشتق مصطلح (التمويل) لغوياً من الفعل (موّل) أي قدم له ما يحتاج من المال، فيقال موّل فلاناً بمعنى أعطاه المال. (مجمع اللغة العربية، 2008، ص928)

فالتمويل هو يشير إلى الدخل الذي تملكه الدولة أو الأفراد أو الشركات، ويختص بالتحكم وتدبير العائد العام والنفقات وإدارة الشؤون المالية. (جمعة، 2020، ص 66-67).

ويمكن تعريف التمويل بأنه العلم الذي يُعْنى بإدارة الأموال والحرص على استخدام تلك الأموال بفعالية وكفاءة وتوفرها وقت الحاجة إليها. (محروص والسلمي، 2019، ص45).

أنواع التمويل:

1- التمويل المباشر: وهو ما يعبر عن علاقة مباشرة دون وسيط مالي كالقروض والتبرعات والتسهيلات وغيرها.

2- التمويل غير المباشر: ويحدث عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف انواعها مصرفية او غير مصرفية.

مفهوم تمويل التعليم العالي:

مع التزايد الكبير في التعداد السكاني والنقلة العلمية الهائلة، وسرعة انتشار العلم وارتفاع الوعي الثقافي، ازداد الطلب على التعليم العالي، مما دعا السياسات والنظم التعليمية للالتفات إلى ضرورة مواكبة تلك الزيادة، فعمدت إلى توسيع البنية لمؤسسات التعليم العالي وزيادة الطاقة الاستيعابية وفتح التخصصات المواكبة للتطور والتقدم العلمي المتسارع، وعمدت إلى تطوير نظمها التعليمية للحاق بالتطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي الهائل، مسخرة كافة الموارد المتاحة (البشرية والمالية)، من أجل خدمة منظومة التعليم العالي وتسهيل الأدوات اللازمة لتحقيق أهدافها وتحسين جودة مخرجاتها التعليمية.

وقد دأبت الحكومات على ضخ الميزانيات الضخمة لتمويل التعليم العالي، وتكفلت العديد من الدول بمجانية التعليم العالي لمواطنيها، كما هو حاصل في المملكة العربية السعودية، التي سخرت كافة الإمكانات المادية والبشرية ورصدت الميزانية الأعلى بين قطاعات الدولة للتعليم.

التعليم هو استثمار حقيقي في رأس المال البشري الذي تعتمد عليه نهضة الشعوب والأمم، ونموها الاقتصادي وبالتالي تفوقها وزيادة نفوذها وسيطرتها بين الدول، يعتمد على مستوى التقدم العلمي الذي تعيشه.

وطالت هذه الفكرة دائرة تمويل التعليم العالي، حتى صار مبحثاً علمياً بحد ذاته، ويرى الرشيد (2005) أن تمويل التعليم هو "إنفاق مال واستخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها" (يبو، 2019، ص368).

إن رصد الميزانيات المالية لتمويل التعليم، يهدف لتحقيق خطط وبرامج وأهداف المؤسسة التعليمية، وقد عرفه الطراونة (2016) بأنه "تخصيص الموارد المالية للجامعات والطلاب، لتحقيق الأهداف المفترضة من التعليم العالي) (يبو، 2019، ص368).

وقد اختلفت وجهات النظر بين المهتمين في تمويل التعليم، فمنهم من يرى أن التعليم العالي حق للجميع ومن هذا المنطلق وبالتالي فإن تمويله تتحمله الحكومات كاملاً لأنه من اختصاصها، فيما يرى أخرين أن التعليم العالي خدمة وسلعة تعود على المتعلم بالفائدة، ولذلك يجب أن يتحمل تكاليفه كاملة.

إلا أنه مع تزايد الطلب على التعليم العالي، زادت النفقات وبات من الصعب أن تتحمل الحكومات تكاليفه لوحدها كمصدر وحيد للتمويل، فكان التوجه أن يتشارك المجتمع والأفراد جزءاً من تمويل التعليم العالي، إضافة إلى الدعم الحكومي كمصدر أول وأساسي.

ونظراً لتلك العوامل فقد زاد الاهتمام بدراسة تمويل التعليم العالي خصوصاً في ظل تزايد الطلب على التعليم العالي، والاهتمام بعملية تحسين جودة مخرجاته، والانفتاح العلمي والتكنولوجي الهائلين، أمام محدودية مصادر التمويل وشحها في بعض الدول، والحاجة لإمكانات هائلة تدعم ذلك، شكل تحدي أمام تمويل التعليم العالي، وأصبح تمويل التعليم العالي محل الدراسة والبحث العلمي في الدول، بهدف الوصول لمصادر تمويل متنوعة وجيدة ومستدامة.

ولأهمية التعليم العالي في العملية التعليمية المتتالية، وأثره البالغ على تخريج الكوادر البشرية المؤهلة كماً ونوعاً، وما يساهم به في النهوض بالتنمية الشاملة في أي دولة، فقد كان لابد من الاهتمام بتسخير ما يحتاجه من إمكانات بشرية ومادية، والتي لا تكون إلا من خلال توفير التمويل اللازم، خصوصاً مع اعتبار أن أفضل استثمار هو الاستثمار في رأس المال البشري، والذي لا يكون إلا من خلال تنميته وإعداده وصقله بالعلم والمعرفة.

معوقات تمويل التعليم العالي:

وردت في معجم الجامع (2003) كلمة عَوَّق أي عاقه عن الشيء، ويُعَوِّقه عوقاً أي صرفه وحبسه وثبطه عنه، والعائق هو كل ما عاقك وشغلك عن أمر، والعَوْق هو الأمر الشاغل.

وفي هذا البحث فإن المُعَوِّقات تعني كل ما يعيق عملية تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتحول دون تحقيق أهداف العملية التعليمية، فهي تمثل كل العقبات التي تعيق تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. (شحادة، 2003، ص648).

كذلك ذكر الاحمدي (2003، ص83) أن من أهم أسباب قصور عملية التمويل الحكومي للتعليم العالي، كالتالي:

1- التضخم وغلاء التعليم العالي وعد قدرة الحكومات والأسر على تمويله.
2- لانفجار السكاني والتعليمي مما خلق أزمة التعليم العالي من حيث صعوبة استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي
3- ضعف الموائمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة.
4- استمرار سياسة التوسع في التعليم العالي ومجانيته وتشجيع الطلب عليه، رغم ازدياد التضخم وارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة التعليم العالي.
5- زيادة نفقات الجامعات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وعدم أخذها بالتمويل الذاتي وضعف قدرتها على تحقيق الأهداف وقلة اهتمامها بالبحوث العلمية. (مخلص، 2017، ص11).

وترى الباحثة أنه يمكن تحديد المُعوِّقات المالية لتمويل التعليم العالي في النقاط التالية:

1- قصور جوانب التخطيط والاستثمار خلال العقود الماضية.
2- مركزية القرارات خلال الفترات الماضية وعدم وجود صلاحيات كافية.
3- ضعف الرقابة والمحاسبية وتقويم الأداء.
4- عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
5- قصور الخطط ووجود فجوة بين الواقع والمأمول.
6- محدودية الطاقة الاستيعابية، وزيادة الطلب على التعليم.
7- انخفاض مستوى توظيف تقنية المعلومات.
8- البيروقراطية وقلة الصلاحيات الممنوحة.

المبحث الثاني: بعض التجارب العالمية في تمويل التعليم العالي:

المطلب الأول: أهمية التمويل في نجاح مؤسسات التعليم العالي

التعليم العالي هو البنية الأساسية لإعداد رأس المالي البشري، مما يعني أهمية دوره في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، و في تحديد موقع أي بين دول العالم، وبالتالي ينعكس على تصنيفها إما دولة قوية متطورة ذات نفوذ، أو دولة متخلفة ضعيفة، فقد علمت الدول أن قوتها ليس بما تملكه من ثروات طبيعية ومادية، وإنما بما تملكه من علم وقدرة على الإنتاج العلمي والمعرفي يجعلها دولة تصدر العلم ولا تستورده وتستهلكه، لذا اتجهت دول العالم إلى تحسين المستوى العلمي والثقافي لشعوبها، فسخرت كل ما يمكنها من أجل جودة العملية التعليمية وعلى رأسها التعليم العالي، فهو أساس تأهيل رأس المال البشري، فاهتمت بتأهيله علمياً ومعرفياً وصقله بالعلوم والمعارف المتخصصة، فجودة أداء رأس المال البشري معتمد بالأساس على جودة مدخلات التعليم العالي المتمثلة بعناصر عديدة منها المناهج التعليمية التي تحتوي العلوم والمعارف والمهارات في كافة التخصصات.

ومع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ركزت الدول على دور التعليم العالي في التفوق العلمي والتكنولوجي والسياسي، فعنيت به أشد عناية رغبة في الوصول للنفوذ والسيطرة والقوة، والتي لا تكون إلا من خلال تمويله التمويل اللازم والكافي لتحقيق الأهداف المرجوة، وكان للعديد من الدول المتقدمة تجارب متعددة في تمويل التعليم العالي، خصوصاً مع ارتفاع الطلب عليه مع الزيادة الكبيرة والمستمرة في اعداد السكان، ومع اعتبار أن التعليم خدمة سلعة تعود بالفائدة على جميع عناصر المجتمع، فقد كان لابد من أن يتشارك تمويله الأفراد والمجتمع، بالإضافة للمصدر الأساسي تمويل الحكومات.

ولهذه الأهمية للتعليم مرت العديد من الدول في تجارب لتموين التعليم العالي بطرق مختلفة، وحرصت على البحث عن مصادر جديدة تساند التمويل الحكومي، وتكون مصادر جيدة وثابتة ومستدامة، وأهتمت تلك الدول بدراسة تمويل التعليم العالي، وتطوير النظم التعليمية لديها، بما يكفل تطوير التمويل الحالي لتمويل التعالي وكيفية الاستفادة منه وكذلك إيجاد مصادر جديدة تساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التعليم العالي بكفاءة أكبر، ومن أبرز التجارب العالمية المتقدمة في تمويل التعليم العالي ما يلي:

المطلب الأول/ تجربة ألمانيا في تمويل التعليم العالي:

تعتبر التجربة الألمانية في تمويل التعليم من التجارب الرائدة عالمياً، فألمانياً من الدول المتقدمة في التفوق العلمي والاقتصادي والصناعي، وتعتبر من الدول المنتجة علمياً وصناعياً والمصدرة للعلم، وهي من أكثر الدول جذباً للمتفوقين علمياً بسبب عنايتها بالابتكار والابداع والإنتاج.

وألمانيا حصلت على ترتيب مرتفع؟؟ في مؤشر التنافسية الدولية، ويذكر حسب النبي (2015) أن التقرير الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" (World Economic Forum) يشير إلى حصول ألمانيا على الترتيب 6 من بين 144 دولة في عام 2013/2012، كذلك أشارت الإحصائيات إلى احتلالها للمرتبة 22 بين 144 دولة في عام 2015/2014 في ضوء مؤشر جودة التعليم (حسب النبي، 2015، ص78).

وتتميز ألمانيا بأصالة التعليم العالي، فلديها جامعات أسست منذ مئتي عام، ويذكر عياصرة (2011) "مازالت الجامعات الألمانية إلى هذه اللحظة منذ مئتي عام تطرح شعار وحدة العلم والبحث العلمي، مما يعني أن الجامعة تضع عينها على تطوير التعليم وعينها الأخرى على نمو الصناعة وتطور البحث العلمي". (العقيلي، القحطاني، 2019، ص39).

ولذا فقد اهتمت ألمانيا بتمويل التعليم العالي وتمويل أبحاثه، وقد بلغت قيمة انفاق القطاع العام على تمويل التعليم العالي في ألمانيا في 2019 وفقاً لإحصائيات التمويل ما يقارب 32 مليار يورو، حيث تدار مؤسسات التعليم العالي من قبل الولايات الألمانية، وتشترك في تمويلها وزارات التعليم والشؤون الثقافية أو وزارة العلوم والأبحاث، حيث تخطر مؤسسات التعليم العالي، الولاية التابعة لها بمتطلباتها المالية، وبدورها تقوم الولاية بإدراج تلك المتطلبات في ميزانيتها، ثم يتم التنسيق مع الوزارات المسؤولة عن التعليم العالي لإدراج تلك الميزانية وتقدم للبرلمان للمصادقة عليها، حيث يتم توفيرها بمجرد مصادقته عليها، ويتم توجيه التمويل بحسب المسؤوليات والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي. (European Commission, 2021).

ويذكر النعمي (2015) أن "إدارة وتمويل التعليم العالي مسؤولية مشتركة بين الدولة (الحكومة الاتحادية) والولايات الألمانية"، وتتحمل الحكومة الاتحادية مسؤولية وضع إطار عام لسياسة التعليم العالي، في حين تتحمل الولايات مسؤولية تنفيذ تلك السياسة وتقديم الخدمات التعليمية.

كما تذكر العقيلي والقحطاني (2019) "أن الولايات الألمانية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي الألماني، فيما تساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء وتشييد المباني الجديدة لمؤسسات التعليم العالي". (العقيلي، القحطاني، 2019، ص39).

كذلك تساهم الحكومة الفيدرالية في المساعدات المالية لطلاب التعليم العالي، بما نسبته 65%، فيما تتحمل الولايات الألمانية ما نسبته بين 16% و40%، وتتحمل الحكومة الفيدرالية نسبة كبيرة من تمويل إنشاء المباني الجديدة لمؤسسات التعليم العالي، وتشارك الولايات في تمويل المساعدات المالية المقدمة لطلاب التعليم العالي، فيما تتحمل الولايات رواتب المعلمين والمعلمات، إضافة إلى اسهامها بما نسبته 92.7% من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم العالي. (الشنيفي، 2018، ص 84-85).

كذلك توجد مصادر أخرى لتمويل التعليم في ألمانيا منها رسوم الدراسة في التعليم العالي، وتعتبر مساهمة الهيئات المعنية بتشجيع البحوث، المصدر الثالث لتمويل التعليم العالي في ألمانيا كجمعية البحوث الألمانية، ويذكر Salemo (2004) أن هناك تعاقدات بين مؤسسات التعليم العالي وبين الشركات الصناعية لتمويل البحوث التطبيقية. (الشنيفي، 2018، ص 85).

كذلك تقدم ألمانيا برنامج قروض طلاب التعليم العالي وهذه القروض بعضها يتم التعامل معها على أساس أنها منحة، والأخرى تكون قروض واجبة السداد بدون فوائد وتستحق السداد بعد التخرج بخمسة أعوام. (الشنيفي، 2018، ص 85).

وبذلك يتضح لنا أن تمويل التعليم العالي في ألمانيا متعدد المصادر ومتنوع، ويساهم فيه إلى جانب الحكومة القطاع الخاص وأفراد المجتمع.

المطلب الثاني/ تجربة بريطانيا في تمويل التعليم العالي:

تعتبر بريطانيا من الدول التي اهتمت بتنويع مصادر تمويل التعليم العالي، ورغم أن مسؤولية تمويل التعليم العالي تقع على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالي للجهات البريطانية، إلا أن بريطانيا استمرت بتطوير سياسات تمويل التعليم وقد أصدرت قانون الإصلاح التعليمي عام 1987، وأنشئت مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) من أجل التأكد من سلامة استثمار أموال الضرائب بما يعود بالنفع على المجتمع. (الجميعي، 2015، ص60).

وحرص مجلس تمويل التعليم العالي على التأكد من عدالة التمويل بين الجامعات، كما تم العمل على قوانين تساعد على استقلال الجامعات ادارياً ومالياً مما ساعدها على إدارة مواردها المالية بشكل يمكنها من مواجهة العجز الحاصل في مخصصات الحكومة المركزية للجامعة. وفقا لأهدافه التي حددتها الجميعي (2015) بالتالي:

- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب من الطلاب.
- رفع مستوى الكفاءة النوعية.
- تطوير سبل الإنفاق على التعليم العالي.
- تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.
- زيادة فرص الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.
- ضمان حسن استثمار المال العام لأغراض التعليم.
- ضمان الجودة النوعية.
- التشجيع المستمر لمؤسسات التعليم العالي لتعديل مساراتها نحو الوجهة الصحيحة. (الجميعي، 2015، ص 61-62).

ومن الحلول التي تم وضعها لمواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية، زيادة الرسوم الدراسية الجامعية، وفي عام 1995م تم تأسيس شركة حكومية هدفت إلى تقديم قروض أجلة مشروطة بالعمل للطلاب بنسبة 50% من قيمة الرسوم الجامعية، لإكمال دراستهم الجامعية، وقد تصل قيمة هذه القروض إلى 90% من قيمة الرسوم الدراسية إذا ما ثبت الطالب لها، ويتم تحصيلها بعد التخرج والحصول على عمل بدخل ثابت وجيد، عدا ذلك يتم إعفاءه من تسديدها، ومنذ عام 1999 أُصدر قانون يقضي بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ 1000 جنيه إسترليني سنوياً(النعمي، 2015، 317).

ويشير Marginson, 2018) إلى أن نظام تمويل التعليم العالي في بريطانيا انتقل من الاعتماد على الدعم الحكومي والقطاع العام، إلى نظام التمويل المختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص، باعتبار أن التعليم العالي سوق استثماري، يتحمل الطالب ومؤسسة التعليم العالي الجزء الأكبر من تكاليفه، إضافة إلى اعتماد مؤسسات التعليم العالي بشكل جزئي على الدعم الحكومي، بشكل مرتبط بتمويل البحوث، والاعانات التعليمية ودعم نظام القروض من خلال عدم سداد الديون. (Marginson, 2018)

فبريطانيا كدولة متقدمة تُعنى بالتعليم العالي، سخرت الإمكانيات المتاحة لتمويله من خلال عدة مصادر، إضافة إلى دعم الدراسات التي تهدف إلى البحث عن مصادر جديدة ثابتة ومستدامة.

المطلب الثالث/ التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي:

يمول التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية من ثلاث مصادر، هي الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات والسلطة المحلية، إضافة إلى مصادر ثانوية تتمثل في الضرائب والرسوم الدراسية، ويشير مارك (2001) إلى أنه يتم فرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي، بالإضافة لدفع رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية لأخرى. (الشنيفي، 2019، ص84).

وتدعم الحكومة الفيدرالية تمويل التعليم العالي من خلال قروضها المقدمة للطلاب متوسطي الدخل، وذكر الشنيفي (2019) أن فوائد هذه القروض تصل إلى 5% سنوياً وحدها مارك (2001) بالتالي:

- القروض التجارية
- القروض المرتبطة بمستوى الدخل.
- البرامج الحكومية للقروض الطلابية والتي تتمثل في برنامج القروض على المستوى الفيدرالي وقروض أباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى، والقروض القومية المباشرة للطلاب، وبرامج الولايات المتحدة للقروض. (الشنيفي، 2019، ص 84).
- وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير نظامها التعليمي

الخاتمة.

تناولت هذه الدراسة على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتقديم المقترحات الممكنة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض أهم التجارب العالمية في تمويل التعليم العالي، وكذلك استعراض تجارب الجامعات السعودية في تمويل التعليم العالي، وجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في دعم تمويل التعليم العالي، وقام البحث بالتعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والبدائل الممكنة لتمويله، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة، وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات ومن ذلك ما يلي:

أولاً - النتائج:

من خلال استعراض أدبيات البحث، وتحليل النتائج وتفسيرها، توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أبرز التحديات التي يواجهها تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين في كلية التربية بجامعة طيبة، كانت على النحو التالي:
   - عدم وجود نظم محاسبية فاعلة تحقق الشفافية.
   - الطلب المتزايد على التعليم العالي
   - ارتفاع كلفة البنى التحتية للجامعات السعودية الحديثة.
   - زيادة الإنفاق على المصروفات أمام المخصصات المتاحة.
   - ذهاب جل انفاقات التمويل إلى الرواتب والأجور.
   - زيادة الإنفاق على خدمات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
   - ندرة البحوث والدراسات الجامعية المتعلقة بكفاءة الإنفاق والاستثمارات والتمويل الجامعي.
   - ضرورة وجود نظم محاسبية فاعلة بموضوعية تزيد من الحيادية والشفافية فيما يتعلق بالجوانب المالية.
2- اتضح من خلال البحث أن أهم البدائل الممكنة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة طيبة، كانت على النحو التالي:
   - استثمار مرافق مؤسسات التعليم بما يعود عليها بالمردود المالي المناسب.
   - تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مراكز انتاج (الجامعة المنتجة).
   - إنشاء صناديق استثمارية وقفية يكون ريعها لتمويل مؤسسات التعليم العالي التابعة لها.
   - تفعيل دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم العالي (الهبات).
   - زيادة التعاون في دعم البرامج البحثية والكراسي العلمية بين مؤسسات التعليم العالي وبين القطاع الخاص.
   - إنشاء حاضنات الأعمال البحثية المدفوعة.
   - الربط بين مراكز الأبحاث بالجامعات ومؤسسات الإنتاج خارج الجامعة.
   - التسويق التجاري لمنتجات مؤسسات التعليم العالي.
3- بدائل أخرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة طيبة:
   - تقديم برامج دراسات عليا مدفوعة لغير السعوديين.
   - إنشاء مراكز إرشادية وبحثية وتربوية مدفوعة.
   - استثمار البحوث والابتكارات الجامعية.
   - السماح للجامعات بالاستثمار في السوق المحلية.

التوصيات والمقترحات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصيات الباحثة وتقترح مايلي:

1- ضرورة إنشاء حاضنات للأعمال والدراسات، تكون مدفوعة.
2- أهمية دعم المزيد من البحوث والدراسات العلمية التي تتناول ترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي.
3- يجب فتح برامج دراسات عليا مدفوعة، للطلبة غير السعوديين.

4- الاطلاع على التجارب العالمية الرائدة في تمويل التعليم العالي، واختيار المناسب منها بتنفيذها على مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

5- تنفيذ برنامج لتبادل الخبرات مع الجامعات المحلية التي لها تجارب ناجحة في التمويل الذاتي.

6- الاستفادة من الكوادر العلمية في الجامعات والتي لها خبرات في كافة التخصصات، من خلال إنشاء مراكز ارشادية وتربوية وعلمية داخل وخارج الجامعات، تكون مدفوعة.

7- الاستفادة من البحوث والابتكارات العلمية التي يقدمها الأساتذة والطلاب في الجامعات، واستثمارها بما يعود بالنفع المالي عليها.

8- استثمار جزء من الموارد المالية المتاحة في مؤسسات التعليم العالي، في سوق الأموال المحلي، بإشراف متخصصين وخبراء ماليين من نفس المؤسسة، وبالتعاون مع الخبراء الماليين خارجها، بما يحقق النفع المالي لها.

9- استثمار مرافق الجامعة بما يعود بالنفع المالي لها.

10- فتح قنوات اتصال مع القطاع الخاص وعقد الشراكات التي يكون لها مردود مادي على الجامعة.

11- إجراء دراسة علمية أخرى على مجتمع جامعة طيبة للتعرف على المعوقات غير المالية، كالمعوقات النظامية أو الادارية التي تحد من عمليات التمويل واهميتها.

قائمة المراجع

- البابطين، أماني (2019). تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 8 (9).
- البحراني، ماهر (2019). تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان من وجهة نظر موظفي كليات العلوم التطبيقية. مجلة أكاديمية شمال أوربا المحكمة للدراسات والبحوث. 1(4)، 92-118.
- البلوي، محمد (2020). واقع حوكمة التعليم في الجامعات السعودية الحكومية. [دراسة تحليلية]. مجلة القراءة والمعرفة. (223). 223-247.
- بيانات الموقع الاخباري بجامعة طيبة (1439هـ). جامعة طيبة تنشئ وقف علمياً. الموقع الإلكتروني لجامعة طيبة. تم الاسترجاع بتاريخ 2021/3/27 من موقع: https://cutt.us/a4ax6
- بيانات الموقع الاخباري بجامعة طيبة (1439هـ). جامعة طيبة توقع إطار العمل المشترك مع تطوير. الموقع الإلكتروني لجامعة طيبة. تم الاسترجاع بتاريخ 2021/3/27 من موقع: https://cutt.us/PG7KS
- بيانات موقع جامعة طيبة (2020). بيانات كلية التربية بجامعة طيبة. تم الاسترجاع بتاريخ 2021/3/20 من موقع: https://cutt.us/i3Hsr
- بيانات موقع جامعة طيبة (2020). عن جامعة طيبة. تم الاسترجاع بتاريخ 2021/3/20 من موقع: https://cutt.us/fGrEu
- التويجري، عبد العزيز (2020). دور الوقف في تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية. 21. 146-204.
- الجميعي، وفاء (2015). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني "رؤية نظرية". عالم التربية. 16 (52). 1-85.
- الحربي، أمل (2017). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية.2(1).58-87.
- الحربي، محمد (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. مجلة كلية التربية. 26 (103).141-172.
- حسب النبي، احمد (2015). تمويل التعليم في فرنسا وألمانيا وإمكانية الإفادة منهما في إصلاح تمويل التعليم في مصر. التربية المعاصرة. 32 (101). 65-191.
- الدقي، نور الدين (2015، ديسمبر 22-26). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسة للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (الإسكندرية ديسمبر 2015). المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة التربية. المجلة العربية للتربية.35، 9- 82.
- الدمخ، أمينة؛ العتيبي، سامية؛ البارقي، مصلحة (2020). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة في ضوء رؤية 2030. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. 15. 177-198.
- الدهمش، خالد (2019). تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. مجلة جامعة عين شمس- مركز تعليم الكبار. (26). 94-51.
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030(2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. المملكة العربية السعودية. استرجع بتاريخ 2020/8/29 من موقع: https://vision2030.gov.sa/

- الشريف، محمد (2017). تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. 11. 290- 310.
- الشنيفي، علي (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 2 (10). 70-90.
- عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبد الرحمن؛ كايد، عبد الحق (2000). البحث العلمي مفهومه –أدواته – أساليبه. دار أسامة للنشر والتوزيع. 2.
- العتيبي، حسناء (2018). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا – بريطانيا – اليابان – استراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية.2(25).1-31.
- العزام، ميسم (2019). التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية. مجلة الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي. 46(3). 19-31.
- عطوي، جودت عزة (1428ه) أساليب البحث العلمي، مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية. دار الثقافة.
- العقيلي، عليا؛ والقحطاني، منيرة (2019). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية.[دراسة مقارنة]. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم التربوية والنفسية. 3(17). 30-51.
- عمري، ريمه؛ بو زيان، العجال (2020). إشكالية تمويل التعليم العالي بين الأحادية والتنويع في ضوء تجارب دول. مجلة البشائر الاقتصادية. 6 (2). 382-396.
- عيسان، صالحة؛ القاسمي، شريفة؛ المهدي، ياسر (2016). آليات مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان بالإفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية. المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية. 259-297.
- القحطاني، سالم؛ العامري، أحمد، ال مذهب، معدي؛ العمر، بدران (2013). منهج البحث في العلوم السلوكية. العبيكان للنشر.
- الماجد، ابتسام بنت حمد بن عبد الله (2018). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 26(6).30-52.
- مجلة القافلة العربية (2020). التعليم في المملكة العربية السعودية. تم الاطلاع في 30/فبراير/2021 من الموقع: https://cutt.us/YkEvK
- محروص، محمد؛ السلمي، عبد الله (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة التربوية. (59). 35-70.
- مخلص، محمد (2017). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. 10(27). 3-32.
- مكتب تحقيق الرؤية 2030 (2016). كتيب برامج ومبادرات تحقي رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (2016). وزارة التعليم. مكتب تحقيق الرؤية. تم الاسترجاع بتاريخ 2020/10/17 من موقع: https://cutt.us/5IlJN
- منظمة اليونسكو، (2018). تقرير دراسة تمويل التعليم العالي في الدول العربية. تم الاسترجاع بتاريخ 2020/9/22 من موقع: https://cutt.us/B1w39
- المهدي، ياسر، صلاح الدين، نسرين؛ عيسان، صالحة؛ لاشين، محمد (2020). تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة.9 (2). 65-77.
- موقع جامعة الملك سعود (2018). تاريخ الجامعة. بيانات جامعة الملك سعود. تم الاطلاع في 15/فبراير/2021.
- النعمي، عبد الرزاق (2015). الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي. مجلة جامعة الزيتونة. 13. 312-322.
- نمور، نوال (2015). مؤشرات أداء الهيئة الاكاديمية من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطية 2. مجلة الاقتصاد والمجتمع. 11. 47-61.
- النهاري، عبد العزيز؛ السريحي، محمد (2002 م) مقدمة في مناهج البحث العلمي. دار الخلود للنشر.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (2020). قانون الجامعات الجديد (2020). بوابة هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. تم الاسترجاع بتاريخ 2020/10/20 من موقع: https://cutt.us/xiOeF
- وزارة المالية السعودية (2020). ميزانية الدولة العامة (2020). موقع وزارة المالية. تم الاسترجاع بتاريخ 2020/9/5 من موقع: https://cutt.us/Ardtc
- يبو، كريم (2019). قياس متغيرات تمويل التعليم العالي بالجزائر. جامعة طاهري محمد، بشار – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير.5(2). 365-380.